آليات جذب الإستثمار الأجنبي بالأندية الرياضية بدولة الكويت

*د/ جمال مصطفي أحمد الزهير

المقدمة ومشكلة البحث :

الاستثمار في المجال الرياضي أصبحت له آليات ضرورية فى مختلف دول العالم التى أيقنت تكامل الرياضة مع المصالح الإقتصادية وجنت عوائدها، كالإتحاد الدولي لكرة القدم أصبح من أغنى الهيئات الرياضية غير الحكومية على مستوى العالم كما إن الاستثمار في المجال الرياضي هو الحل الأمثل للتمويل الذاتي نحو تحويل هذه الموارد إلى القاعدة العريضة للرياضة بالدولة لتخفيف العبء على الموازنات العامة وبالتالى خصخصة الرياضة وتهيئة المناخ الأنسب لتعمل المؤسسات الرياضية في ديناميكية تسمح لها بتنمية مواردها الأخرى في ظل خطط استثمارية قصيرة أو بعيدة المدى لجذب المستثمرين.

وتهيئة المناخ الإستثماري يبدأ بتحديث قوانين الإستثمار وتفعيل التشريعات المالية والإتفاقيات الدولية، منهج علمي سليم لتعزيز الجهود الرامية إلي تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة، ونظراً لما تواجه الإقتصاديات العربية من تحديات وعقبات تقف دون تحقيق الطموحات، فإنه لزاماً عليها أن تستجمع قواها لتستغل جميع الإمكانات المتاحة لديها كي تضمن حداً أعلي من الإكتفاء الذاتي والإعتماد علي النفس وقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن العولمة كنتيجة حتمية لثورة المعلومات وإنتشار المعرفة وإنسياب التدفقات النقدية وتسهيل حركة رأس المال .

والإستثمار الأجنبي له دور في نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية والتنظيمية والتسويقية في ظل العولمة، هذا إضافة إلي رفع درجة الكفاءة لدي المنتج المحلي الذي يضطر إلي رفع مستوي إنتاجيته لمواجهة المنافسة،

* أستاذ مساعد بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

ويتخذ شكلين أساسيين أولهما الإستثمار المباشر ويكون إستثمار طويل المدي، يهتم المستثمر فيه بالإثارة طويلة المدي مثل مدي تنافسية الإنتاج وعائدات رأس المال، وثانيهما المحافظ الإستثمارية أومحفظة الأوراق المالية. (٢٠ : ٣٢)

والإستثمار ينقسم إلي نوعين، الإستثمار المالي والإستثمار الحقيقي، ولكل نوع منهما تقسيماته التالية :

١- **الاستثمار الحقيقي : وينقسم الاستثمار الحقيقي إلي ثلاث أقسام :**

أ- **استثمارات التوسع** : وهي استثمارات تسمح للمشروع أو للاقتصاد يواجه تطور ونمو الطلب في القطاعات الحيوية في الإقتصاد القومي، وفي هذا النوع من الاستثمار يستلزم أن يوسع المشروع أو الإقتصاد القومي من طاقته الإنتاجية وهذا لا يتحقق إلا إذا أضاف المشروع أو الإقتصاد القومي لرأسماله الموجود أصولاً طبيعية إنتاجية جديدة .

ب- **استثمار بالإحلال أو بالاستبدال** : وهذا يعني أن تستبدل التجهيزات الرأسمالية القديمة والتي استهلكت طبيعياً أو اقتصادياً بتجهيزات جديدة وهذا لا يتضمن إضافة جديدة لرأس المال السابق .

ت- **استثمار بالتجديد:** وهو مخصص أصلاً لتخفيض النفقات ورفع الإنتاجية وإنتاج سلع جديدة يتم عن طريق إحلال التجديدات الفنية المتجددة محل عناصر الإنتاج والناتج وطرق الإنتاج السابقة، وهذا النوع من الاستثمار يمكن أن يكون مع النوع الأول أو الثاني مكملاً لأي منهما.

٢- **الاستثمار المالي : وينقسم الاستثمار المالي إلي قسمين :**

أ- **القسم الأول:** يتمثل في شراء الأصول المالية من أسهم وسندات (التوظيف المالي)، وهذا التوظيف يتعلق بشراء أصول جديدة نتيجة إصدار جديد وقد يتعلق بشراء أصول سابقة في السوق المالي.

ب- **القسم الثاني:** الإستثمار عن طريق شراء سلع رأسمالية قديمة ، وبصفة خاصة الآلات والأجهزة التي تستخدم لإنتاج السلع الأخري، ومن وجهة نظر الفرد فإن شراء أصل ما بعد توظيفه إستثمارياً يحقق لصاحبه عائداً دورياً متدداً، لكن بالنسبة للإقتصاد القومي لا يعني هذا أن هناك زيادة في رأس المال القومي أو أن هناك إستثمار جديداً، فالإستثمار هنا تحول من حائز إلي حائز آخر دون أن تتحقق أي زيادة في رأس المال.

وتتمثل أهداف الإستثمار في المؤسسة الرياضية فى:

- تحقيق العائد أو الربح المادي عن طريق المشروعات المختلفة في مجالات التربية البدنية الرياضة.
- المحافظة على قيمة الأصول أو المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي للمستثمر في المشروع.
- استمرارية الحصول على الدخل العمل على زيادته تنميته باستمرار.
- ضمان السيولة النقدية اللازمة من الأهداف الأخرى للمستثمر لتغطية متطلبات العمل عملية الإنتاج وتغطية حالات الطوارئ. (٨: ٥) (١٣: ٣٦)

وأيضا يمكن توضيح المحاور الأساسية للإستثمار في المؤسسة الرياضية فى:

١- المحور القانوني.
٢- محور الوعي بالإستثمار في المؤسسات الرياضية.
٣- محور السياسة الرياضية .
٤- المحور الفني .
٥- المحور الإداري .
٦- محور القدرات التشجيعية للإستثمار الرياضي.
٧- محور التمويل للإستثمار الرياضي .

٨- محور البنية الأساسية التحتية. (١٢: ٥٤)

وتتراوح مجالات الإستثمار الرياضي بالمؤسسات الرياضية مابين :

١- **استثمار رياضي بالمؤسسة الرياضية:** عن طريق رعاية الفرق الرياضية للألعاب الفردية والجماعية، أنشاء أندية صحية، حقوق البث التليفزيوني، حقوق الدعاية والإعلان، استضافة الفرق الأجنبية العالمية حق بيع التذاكر المباريات والمنافسات حق بيع وشراء اللاعبين توفير صالات مغلقة متعددة الأغراض مع أنشاء مدارس لتعليم وتدريب الألعاب الرياضية المختلفة.

٢- **استثمار عام بالمؤسسة الرياضية** : مثل إنشاء مراكز علاجية طبيعية، وصالات مناسبة فيها مطاعم للوجبات السريعة تنظيم حفلات مختلفة روضة للأطفال قاعات ألعاب للأطفال استضافت فرق فنية فصول لتعليم اللغات شراء أسهم الشركات محطة تزويد بالوقود دورات تدريبية للتعليم التدريب الترويج الإدارة الرياضية . (٣: ٦٣)

ويمكن إيجاز مكونات المناخ الإستثمارى الى:

أولا: المكونات الاقتصادية للمناخ الاستثماري.

وتشمل مجموعة من العناصر الدالة على مستوى آداء الاقتصاد الوطني و من أهمها:

١. **السياسة الاقتصادية** :ينظر إلى السياسة الاقتصادية بخصوص المناخ الاستثمار من خلال ثلاث سياسات فرعية هي السياسة المالية و السياسة النقدية و سياسة التجارة الخارجية.

أ) **السياسة المالية** : لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصاد ية .إذ تؤثر في الطلب الفعلي وبالتالي في مستويات النشاط والتشغيل والمستوى العام للأسعار وغيرها. (١ : ١٦٩)

ب) **السياسة النقدية** :تشير السياسة النقدية إلى التغيير المخطط في عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، وقد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية. (٩ : ٢٢٦) وبخصوص مناخ الاستثمار ينبغي أن تتحكم السياسة النقدية على الأقل في كل من سعر الصرف ومعدل التضخم.

ج) **سياسة التجارة الخارجية** : تساهم هذه السياسة في تحسين مناخ الاستثمار عندما تكون محفزة للصادرات ومشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير، وتعمل على إزالة أو التخفيف من القيود التي تعرقل التجارة الدولية، متميزة بتعريفة جمركية مرنة ومنخفضة وشفافة، قليلة الإجراءات وسهلة التنفيذ بعيدة عن التعقيدات البيروقراطية.

١- **درجة الانفتاح الاقتصادي** :إن اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود اختلالات في هذه الأسواق (عناصر الانتاج). (١٨: ٩٧)

٢. **قوة الاقتصاد المحلي و نموه:** يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، التي يستند عليها المستثمرون في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، واعتبر معظم المحللون الاقتصاديون، أن ظهور الاقتصادات الناشئة، كان وراءه الارتفاع في معدل النمو، حيث أثبتت هذه الاقتصادات مقدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة والمحافظة عليها لفترة طويلة. (٦: ٨٨)

٣. **التكاليف والبنية الأساسية:** يهتم المستثمر الأجنبي بثلاثة عناصر أساسية للتكاليف هي تكلفة المواد الخامة واليد العاملة والضرائب على الأرباح بالإضافة إلى مستوى معدل التضخم.

٤. **حجم السوق :** ويشتمل سوق البلد المضيف للاستثمار بالإضافة إلى أسواق البلدان المجاورة التي يمكن التصدير إليها دون عوائق .ويقاس حجم السوق بعدد المستهلكين والمستخدمين للمنتوج حاليا ومستقبلا، مع الأخذ في الاعتبار القوة الشرائية للأفراد ومستوى الإنفاق الحكومي ومعدلات التضخم والوضعية الاقتصادية الحالية والمحتملة في المستقبل من نمو أو انكماش وغيرها من المؤشرات المؤثرة في الطلب على منتجات المشروع الاستثماري المعني.

٥. **درجة مخاطر الاستثمار :**قد يتساوى عائد الاستثمار في بلدين مختلفين غير أن المخاطر التي قد تعرض لها الاستثمار حالا أو مستقبلا في أحدهما تكون أقل من الأخرى، مما يجعل المستثمر يفضل الاستثمار حيث تقل المخاطر بمختلف أنواعها الاقتصادية والسياسية.

أولا: المكونات الاقتصادية للمناخ الاستثماري.

وتشمل مجموعة من العناصر الدالة على مستوى آداء الاقتصاد الوطني ومن أهمها:

ثانيا: المكونات غير الاقتصادية للمناخ الاستثماري.

وتتمثل في العناصر التي ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي ولكنها تؤثر فيه بطريقة غير مباشرة من خلال تسهيل العمل الاقتصادي وتيسيره وتوفير البيئة المناسبة للأعمال، أو العكس، وهي متعددة ومتنوعة، نورد فيما يلي أكثرها أهمية.

١. **النظام السياسي والاستقرار الأمني:** نظرا لتأثر النشاط الاقتصادي بالوضع السياسي الداخلي للبلد، فإن عدم استقرار نظام الحكم يتبعه عدم استقرار السياسة الاقتصادية الشيء الذي يجعل المستثمر الأجنبي غير مطمئن على مستقبل استثماراته في البلد غير المستقر سياسياً ، والعكس كلما كان نظام الح كم السياسي مستقرا كلما اطمأن المستثمر على مستقبل استثماراته و من تم تشجيعه على زيادتها و جذب المزيد منها.

٢. **تشريعات الاستثمار** :تختلف مسميات القوانين التي تحكم عمليات الاستثمار من بلد إلى آخر، كما تتعدد داخل البلد الواحد .لأن العملية الاستثمارية تشمل عدة نواحي منها القانونية مثل الملكية، والمالية مثل دفع وتحصيل العملات الأجنبية، والضريبية مثل قانون الضرائب والجمارك، وغيرها من القوانين المؤثرة على قرارات الاستثمار.

٣. **القيود القانونية** :وأهم هذه القيود تلك المتعلقة بالملكية و إمكانية تحويل الأرباح وحرية الاستيراد والتصدير، فقد تضع الدولة المضيفة للاستثمار نسبة قصوى للملكية الأجنبية تحد من سيطرت المستثمر على إدارة المشروع الأمر غير المرغوب فيه من الطرف الأجنبي ، كما أن منع تحويل أرباح الاستثمار إلى البلد الأم كليا أو جزئيا أو تحت شروط ما، يتعارض مع الهدف الأساسي للمستثمر الأجنبي .

٤. **موقف الرأي العام** :قد يكون هذا الرأي له موقف مناهض للاستثمار الأجنبي أو مرحبا به، مهما اختلفت مصادره .وقد يكون مرحبا ببعضه ومناهضا لبعضه الآخر سواء بالنظر إلى مصدره أو إلى قطاع النشاط الذي ينتمي إليه .فالاستثمارات العربية البينية تعتبر مقبولة لدى الرأي العام العربي بينما الاستثمارات الأجنبية غير العربية المصدر داخل هذه البلدان، قد يرفضها الرأي العام مطلقا ويعمل على منعها لأسباب سياسية أو تاريخية أو دينية مثل الاستثمارات الإسرائيلية في الدول الإسلامية.

وتتطلب عملية جذب الإستثمار الأجنبى بالأندية الرياضية أن تتوفر بها المتطلبات التالية:

١. **المتطلبات الإدارية والقانونية :**

- توفر قانون يحدد مهامها الدائمة باستمرار.
- نموذج قائم على التخطيط الإداري يتفق ومتطلبات المستثمر الرياضى.
- وضوح الهيكل التنظيمى للوظائف الإدارية .

- إدارة قوية قادرة على العمل بدرجة احترافية تحركها دوافع المصلحة الاجتماعية والاقتصادية
- إدارة تساهم في إعداد التشريع الملائم و في تطبيق الإصلاحات المحددة بصورة فعالة.
- ثبات مرونة التشريعات التي يعمل في ظلها الاستثمار الأجنبي الرياضى.
- التغلب على مختلف العقبات أمام جذب المستثمرين الأجانب.
- إجراء مراجعة دائمة لقانون الاستثمار لإزالة أي غموض لتسهيل الاستثمار الأجنبي الرياضي .
- الإيفاء بالاتفاقيات بين الإدارة و المستثمر الأجنبي الرياضي من خلال التسهيلات الإدارية لجذب المزيد من المستثمرين.
- توفير إدارة الأندية لموظفين أكفاء وعلى دراية عالية بشؤن الاستثمار الرياضي.
- اعتماد معايير الكفاءة فى التعيين والترقية خاصة بالموارد البشرية .
- نقاء إدارة النادى من أي شكل من إشكال المحسوبية والوساطة والفساد
- استقرار سياسي وامني فى البلاد.

٢. المتطلبات السياسية والأمنية :

- السمعة الأمنية لدى الدولة تلعب دورا كبيرا بجذب الاستثمار والمستثمرين الرياضيين لهذه الدولة.
- طبيعة السياسة الاقتصادية التي تتبعها من اجل تكوين واقع ومجال صحي للاستثمار.
- رفع درجة الاستقرار السياسي بأنتهاج مزيد من الإجراءات لتثبيت النظام الديمقراطي وتنمية المجتمع المدني وتعزيز واقع حقوق الانسان.
- رفع درجة الأمن والاستقرار في مختلف إرجاء الدولة والقضاء على كل العوامل الطاردة للاستثمار الرياضي.

- تهيئة الرأي العام الرسمي و الشعبي للتعامل مع المستثمر الرياضي الأجنبي.

٣. المتطلبات البنيوية:

تتمثل العوامل البنيوية في مجموعة من المتطلبات اللازمة لنجاح تلك الاستثمارات وتتمثل أهم تلك العوامل فيما يلي:

- توفير الهياكل الأساسية من خدمات الطرق والنقل والمواصلات والاتصالات والموانئ والمطارات والطاقة وغير من المتطلبات الأساسية لجذب الاستثمار الرياضي و التي تلبي متطلبات المستثمرين، حيث إن عدم توفر أو قصور تلك الخدمات الأساسية له اثر الواضح في إحجام المستثمرين عن إقامة مشروعاتهم الاستثمارية أو إعاقة تنفيذ الاستثمار في المواعيد المبرمجة، وما يصاحب ذلك من زيادة التكاليف ينعكس بدوره على ضعف العوائد من تلك الاستثمارات ومن ثم التأثير على إمكانيات نجاح المشروعات بل و على إمكانية استمرارها.
- ملائمة أسعار الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية ، حيث إن ارتفاع أسعار تلك الأراضي قد يجعل الكثير من المشروعات الاستثمارية المزعم أنشاؤها لا جدوى لها و بالتالي يتطلب الأمر ضرورة تدخل الحكومة لتقديم ما يكفل شراؤها للأراضي اللازمة لإقامة تلك المشاريع وبما يتلاءم مع العوائد من تلك الاستثمارات.
- ضرورة توفير الحكومة مناطق مخصصة للمركبات الرياضية تتوفر فيها مختلف الخدمات والمرافق الاجتماعية ، اللازمة للإقامة البنيان الرياضي الأمثل .بحيث تتساوى فيها الامتيازات المقدمة للمستثمرين الرياضيين كافة دون أدنى فوارق في الحقوق والامتيازات.
- تمكين المشاريع الاستثمارية من استيراد ما تحتاجه من موجودات ثابتة ووسائل نقل و مستلزمات أنتاج أو خدمات أو ترتيبات لمزاولة نشاطها وعدم فرض أي رسوم جمركية عليها.

٤. **المتطلبات التمويلية :**

- أسواق مالية قوية كونها تؤدي وظيفة الوسيط المالي في الاجلين المتوسط والطويل من السيولة النقدية والإتجاهات التمويلية اللازمة للمشروعات الاستثمارية.
- تشجيع الحكومة للبنوك و المؤسسات المصرفية على منح الائتمان للمستثمرين في المجال الرياضي مقابل تقديم ضمانات لتلك العروض، بما يساعد المستثمرين الحصول على مصادر تمويلية.
- تخصيص الحكومة بعض المركبات الرياضية و تمويلها من المساهمين بالنسب المئوية لتمويل بعض المسابقات التنافسية الرياضية.

٥. **المتطلبات الفنية و التقنية :**

تتمثل في مجموعة من العوامل الفنية و التقنية اللازم توفرها لإنجاح الاستثمارات الرياضية تتمثل في:

- ضرورة توفير الاحصاءات و البيانات التي يُستند عليها في إعداد دراسات الجدوى للمشروعات الرياضية.
- العمل على توفير برامج استثمارية و استراتيجية واضحة من قبل الحكومة تجاه النشاط الاستثماري الرياضي.
- ضرورة تأهيل الكوادر الوطنية في مختلف المجالات بالاضافة إلى التنوع في برامج التدريب.
- العمل على خلق روح المنافسة بين الاستثمارات المحلية و الاجنبية و العمل على تنويع تلك الاستثمارات .
- العمل على تطبيق قوانين الاستثمار الرياضي دون التمييز بين مختلف المستثمرين بما فيها الاعفاءات الجمركية و الاعفاءات من سداد الضرائب.
- العمل على توفير دراسات دورية حول أوضاع مقومات الرياضة و بما يُمكن المستثمرين من وضع خططهم أنطلاقا من تلك الدراسات ، بما

يكفل تحقيق الربح و الرفاهية للمجتمع الرياضي من المنتجات الرياضية . (١٦ : ١٤)

أهمية البحث :

تسعى مختلف الدول المتقدمة و النامية، إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أصبحت تتنافس عليه حتى تلك الدول التي اتخذت موقفا معاديا لهذا النوع من الاستثمار خلال العقود السابقة ويعود هذا إلى أسباب عديدة تتنوع بتنوع الدول واختلاف أوضاعها خصوصا الاقتصادية منها ومن أهم الأسباب الدافعة إلى جلب الاستثمار الأجنبي، سد فجوة الإدخار للإستثمار، تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وزيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني، الإستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية، الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ، تخفيض مستوي البطالة ، ونقل التكنولوجيا الحديثة .

وإذا كان من السهل تحديد جنسية المستثمر إذا كان شخصا طبيعيا، فإنه من الصعب تحديدها إذا كان المستثمر شخصا معنويا كشركات المساهمة،" ذلك أنه غالبا ما تتعدد جنسيات المساهمين في هذه الشركات . ويميل الاجتهاد القضائي إلى الأخذ و الاعتداد بجنسية الشركة على حساب جنسيات المساهمين . وعليه فالمستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يعمل على الاستثمار فيها". (١٧ : ١٦-١٧)

ويرى الباحث إن الإستثمار الأجنبي الرياضى بالأندية الرياضية ذو أهمية كبري فى الوقت الحالى نظراً لعدم كفاية ميزانية الأندية للقيام بمهامها ومواجهة أعباءها وكثرة الأعضاء والأنشطة بها، وبذلك يكون النادي الرياضى بأمس الحاجة للتوجه الى الجذب الإستثمارى والذى من شأنه توفير مجموعة من العناصر الإقتصادية والقانونية والإدارية بما يضمن جودة الإستثمار للمساهمين الأجانب بطريقة تضمن الاستمرارية ولا تعتمد على مجرد الأهواء الشخصية لأصحاب القرار ، وبالتالى زيادة الثقة فى الإستثمار بالنادي الرياضي.

هدف البحث:

يهدف الي التعرف على أليات جذب الإستثمار الأجنبي بالأندية الرياضية بدولة الكويت.

تساؤل البحث:

– ما أليات جذب الإستثمار الأجنبي بالأندية الرياضية بدولة الكويت ؟

مصطلحات البحث:

– **الاستثمار : Investment**

- **لمعنى اللفظي:** مشتق من الثمر أي حمل الشجر الثمر هو المال الولد الثمر هو الذهب والفضة والمال المثمر .ثمر ماله أي نماه . يقال (ثمر الله مالك) أي كثره "ثمرة الرجل" أي ثمر ماله العقل المثمر عقل المسلم العقل العقيم عقل الكافر.
- **استثمار** مصدر الفعل استثمر الدال على الطلب .الاستثمار هو استخدام المال أو تشغليه بقصد تحقيق هذا الاستخدام فيكثر المال وينمو .
- **المعنى الاصطلاحي** : هو عمل هدفه زيارة رأس مال الفرد أو زيادة موارده عن طريق تشغيل ماله أو استغلاله بهدف زيادته أي وظيفة الاستثمار تشغيل الأصول.
- **الاستثمار في الاندية الرياضية** : استثمار عن طريق توظيف رأس المال من خلال المؤسسات الرياضية عن طريق الأنشطة الرياضية المختلفة، أو ما يتيح تبادل المنفعة بين المستثمرين لاستثمار أموالهم بين المؤسسات الرياضية
- **الاستثمار الأجنبي المباشر :**

يعتبر استثمار ما استثماراً أجنبياً متى كان المستثمر – شخصا طبيعيا أو معنويا – لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار. (١٤ : ٢٣)

وهو :"تدفق رؤوس الأموال أيا كان شكلها بين دولتين بغرض إقامة شركات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال شركات قائمة أو تطويرها لإنتاج سلع أو خدمات، وتحقيق عائد يفوق ما يتوقعه المستثمر في دولته الأم وسواء صاحب هذا التدفق جهدا بشريا أم لم يصاحبه)". (١٥ : ٨٨)

الدراسات المرتبطة:

أولاً: الدراسات المرتبطة العربية:

١- دراسة "**أحمد زكريا صيام**" (٢٠٠٨) (٢) بعنوان "**آليات جذب الإستثمار الخارجية إلي الدول العربية في ظل العولمة – الأردن كنموذج**" وكانت أهم النتائج، إرتباط تطور العولمة بالثورة المعلوماتية وهي بذلك تحمل معها فرصاً معرفية وإستثمارية، إلا أنها تحمل في طياتها مخاطر عديدة ومتنوعة، العولمة من الظواهر التي تمارس ويعيشها الناس يومياً نتيجة لتطور وسائل الإتصال وقد أصبحت حقيقة ملموسة يمكن تلمسها بإستخدام المؤشرات الكمية والنوعية، للعولمة آثارها الجلية ، ففي المجال الإقتصادي نجحت العولمة في تحقيق نسب نمو مرتفعة والحد من ظاهرة البطالة بإيجادها آليات إستثمارية وفرت فرص تشغيل بفضل المشروعات القائمة .

٢- دراسة "**ناصري عبد القادر**" (٢٠٠٧م)(١٩) بعنوان "**الإستثمار والتسويق بإستخدام الأساليب الإدارية المستحدثة في المجال التربية البدنية والرياضية**" ، كانت أهم النتائج ، وجود فروق دالة إحصائياً بين الأندية الأهلية والأندية الخاصة في محاور (مصادر التمويل المتبعة في الأندية الرياضية ، تخطيط إدارة الاستثمار في الأندية الرياضية، أساليب الاستثمار في الأندية الرياضية، محددات إدارة الاستثمار في الأندية الرياضية، التشريعات والقوانين واللوائح المرتبطة بإدارة الاستثمار، آليات جذب المستثمرين في الأندية الرياضية) والدرجة الكلية للاستبيان وفى اتجاه الأندية الأهلية، بينما توجد فروق غير دالة إحصائياً فى

محاور (إمكانات الأندية الرياضية تجاه إدارة الاستثمار، معوقات إدارة الاستثمار في الأندية الرياضة ، تقييم إدارة الاستثمار في الأندية الرياضية)، وجود فروق دالة إحصائياً بين الأندية الشركات وأندية المؤسسات في محاور (مصادر التمويل المتبعة في الأندية الرياضية، تخطيط إدارة الاستثمار في الأندية الرياضية، أساليب الاستثمار في الأندية الرياضية، محددات إدارة الاستثمار في الأندية الرياضية، التشريعات والقوانين واللوائح المرتبطة بإدارة الاستثمار، آليات جذب المستثمرين في الأندية الرياضية) والدرجة الكلية للاستبيان وفى اتجاه أندية الشركات، بينما توجد فروق غير دالة إحصائياً فى محاور (أساليب الإستثمار في الأندية الرياضية، معوقات إدارة الاستثمار في الأندية الرياضة).

ثانيا :الدراسات الأجنبية المرتبطة:

٣- دراسة "**روبيرت وفيكتور**" (٢٠١١م) (٢١) **Robert A. Baade, Victor A. Matheson** بعنوان: "تمويل المنشأت الرياضية، وتوصلت الى إن دمج الرياضة ضمن الاقتصاد العالمي والأسواق المالية المفتوحة يسهم فى توفير موارد مالية لمواجهة التكلفة الباهظة للتفوق الرياضي وأيضا فتح أسواق وعملاء جدد للشركات والمؤسسات الصناعية العملاقة لتزيد من مكاسبها وأرباحها واتجهت رؤوس الأموال الضخمة للاستثمار في عالم الرياضة، واستخدمت الرياضة في فتح أسواق خارجية جديدة وخلق استثمارات وظهرت الشركات والمؤسسات العملاقة في تجمعات اقتصادية قوية وتحالفات تجارية غير مسبوقة مستهدفة التجمعات الرياضية العالمية التي تنظم على المستويات العالمية والأولمبية والقارية والإقليمية والمحلية واستغلت بعض أسماء الرياضيين في ترويج منتجاتها وسلعها في أشكال من التسويق لم تكن متداولة من قبل .

إجراءات البحث:

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات وتبويبها وتحليلها والربط بين مدلولاتها، لتفسيرها والوصول إلى استنتاجات هامة تسهم في توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة الحالية (أليات جذب الإستثمار الأجنبي بالأندية الرياضية بدولة الكويت) والرجوع إلى الأدبيات، ونتائج بعض الدراسات والبحوث النظرية والميدانية.

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على الحدود الآتية :

ففي حدودها الموضوعية اقتصرت على تحديد أليات جذب الإستثمار الأجنبي بالأندية الرياضية بدولة الكويت ، أما في حدودها الزمانية فقد تم جمع بيانات هذه الدراسة خلال شهر مارس وإبريل ٢٠١٩م.

عينة البحث:

تم اختيار عينة البحث بالطريقة العمدية من مديرى وإداري الأندية الرياضية بدولة الكويت وعددهم (١٧٤) عضو حيث بلغت العينة الاستطلاعية عدد (٢٠) إدارى ومدير وبنسبة مئوية مقدارها (١٩.٤١%)، وبلغت العينة الاساسية عدد (١٤٢) بنسبة مئوية مقدارها (٨١.٦٠%)، ويتضح ذلك كما في جدول رقم (١).

جدول (١)

توصيف عينة البحث ن= ١٤٢

م	البيان	العينة الاستطلاعية	النسبة المئوية	العينة الاساسية	النسبة المئوية
١	مدير نادي	٤	%٤.٨١	١٢	٨,٤٥
٢	إداري نادي	١٦	%١٥.٥٣	١٣٠	٩١.٥٤
المجموع		٢٠	%١٩.٤١	١٤٢	٨١.٦٠

جدول (٢)
نسبة آراء الخبراء حول محاور الإستبيان ن= ٥

م	المحور	أتفاق أراء الخبراء	النسب المئوية
١	المتطلبات الإدارية والقانونية	٥	%١٠٠
٢	المتطلبات السياسية و الأمنية	٤	%٨٠
٣	المتطلبات البنيوية	٤	%٨٠
٤	المتطلبات التمويلية	٤	%٨٠
٥	المتطلبات الفنية و التقنية	٥	%١٠٠

يتضح من الجدول (٢) نسبة آراء الخبراء الموافقين على وجود المحور، وتراوحت الأهمية النسبية ما بين (١٠٠%، ٨٠%) فى جميع المحاور، وقد إرتضى الباحث على أخذ جميع المحاور.

تحديد عبارات محاور استبيان أليات جذب الإستثمار الأجنبي بالأندية الرياضية بدولة الكويت:

تم تحديد مجموعة من العبارات الخاصة بكل محور بما يتناسب مع محاور الإستبيان والتي يمكن الإجابة عليها بحيث تبين درجة أهمية تلك الألية فى جذب الإستثمار الأجنبي بالنادى الرياضى، وبلغ عدد العبارات (٣١) عبارة ، والجدول رقم (٣) يوضح ذلك عدد العبارات:

جدول (٣)
محاور استمارة استبيان فعالية الرعاية الرياضية كمصدر من مصادر التمويل للأندية الرياضية

المحـــور		عدد عباراته
الأول	المتطلبات الإدارية والقانونية	١٣عباره
الثاني	المتطلبات السياسية و الأمنية	٥عباره
الثالث	المتطلبات البنيوية	٤عباره
الرابع	المتطلبات التمويلية	٣عباره
الخامس	المتطلبات الفنية و التقنية	٣عباره
المجموع		٢٨

أدوات ووسائل جمع البيانات:

قام **الباحث** بإعداد استمارة استبيان لاستطلاع رأي عينة البحث فى درجة مدى أهمية بنود محاور إستبيان أليات جذب الإستثمار الأجنبي بالأندية الرياضية بدولة الكويت.

بناء أداة الدراسة:

تتعدد أدوات البحث العلمي التي تستخدم في جمع المعلومات والبيانات اللازمة للإجابة على تساؤلات الدراسة من أفراد مجتمع الدراسة، أو من أفراد عينتها ، وقد استخدم الباحث الاستبيان كأداة لجمع المعلومات اللازمة لهذه الدراسة باعتباره أنسب أدوات البحث العلمي التي تتفق مع معطيات الدراسة، وتحقق أهداف الدراسة المسحية للحصول على معلومات وحقائق مرتبطة بواقع معين.

٢- صدق أداة الدراسة:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه كما يقصد بالصدق "شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها".

وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال:

أ – الصدق الظاهري للأداة: The Validity Of The Questioner

للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها على عدد من (المحكمين من أعضاء هيئة التدريس الخبراء فى الإدارة الرياضية وبلغ عدد المحكمين(٥) محكم مرفق رقم (١).

وفي ضوء آراء المحكمين قام الباحث بإعداد أداة هذه الدراسة بصورتها النهائية ومرفق رقم (٢) يوضح الاستبيان في صورته النهائية.

صدق الاتساق الداخلى: The Internal Consistency Validity

قام الباحث بحساب قيمة معامل الارتباط بين درجة كل عباره والدرجه الكلية للمحور وبين درجة المحور والدرجه الكلية لاستمارة الإستبيان، ويتضح ذلك كما في الجدول رقم (٤).

جدول (٤)

معامل إرتباط عبارات كل محور والدرجة الكلية للمحور ن= ٢٠

م	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع	المحور الخامس
١	٠.٧٨٩*	٠.٦٥٠*	٠.٤٧١*	٠.٦٤١*	٠.٦٩٢*
٢	٠.٥٧٣*	٠.٤٧٤*	٠.٤٨٥*	٠.٨٢٢*	٠.٦٥٢*
٣	٠.٧٦٢*	٠.٥٨٨*	٠.٨١٣*	٠.٥٨١*	٠.٥٥٦*
٤	٠.٥٣٨*	٠.٧١٨*	٠.٣٩١*		٠.٤٢٢*
٥	٠.٨٠٥*	٠.٤٧٢*			٠.٩٠١*
٦	٠.٥٢٤*				٠.٥٨٣*
٧	٠.٧١٥*				
٨	٠.٧٨٤*				
٩	٠.٤٦١*				
١٠	٠.٤٥٣*				
١١	٠.٨٥٥*				
١٢	٠.٥٤٤*				
١٣	٠.٧٩٨*				

* قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) = ٠.٤٦١.

يتضح من الجدول (٤) ان قيم معاملات الارتباط بين درجة المحور والدرجة الكلية للإستبيان ذات دلاله إحصائياً حيث تراوحت ما بين (٠.٤٢٢، ٠.٩٠١) مما يدل على صدق الاستبيان.

جدول (٥)

صدق الاتساق الداخلي لمحاور استمارة الاستبيان ن= ٢٠

م	المحاور	معامل الارتباط
١	الأليات الإدارية والقانونية	٠,٦٧٤*
٢	الأليات السياسية والأمنية	٠,٨٦٥*
٣	الأليات البنيوية	٠.٨٤٩*
٤	الأليات التمويلية	٠,٧٨٥*
٥	بالمتطلبات الفنية والتقنية	٠.٩٢٢*

* قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٥)= ٠.٦٤٣

يتضح من الجدول (٥) أن قيم معاملات الارتباط الدال على صدق الاتساق الداخلي لمحاور استمارة الاستبيان ذات دلالة إحصائياً حيث تراوحت ما بين (٠.٦٧٤، ٠.٨٦٥) مما يدل على أن محاور الاستمارة دالة.

ثبات الاستبيان : Reliability Of The Questioner

تم حساب ثبات الاستبيان بطريقة إعادة تطبيق الاختبار Test Retest وذلك بفاصل زمني (١٥) يوم وذلك لإيجاد قيمة معامل الإرتباط بين التطبيق الأول والثاني ويتضح ذلك كما في الجداول رقم (٦، ٧).

الدراسة الاستطلاعية:

قام الباحث بإجراء الدراسة الاستطلاعية على عدد (٢٠) مدير وإداري رياضي بأندية دولة الكويت وعددهم (١٦) نادياً، كعينة تقنين لإيجاد المعاملات العلمية (الصدق- الثبات).

الدراسة الأساسية:

قام **الباحث** بتطبيق استمارة استبيان للحصول علي إجابات عينة الدراسة .

المعالجات الإحصائية:

تم استخدام المعالجات الإحصائية المناسبة لطبيعة البحث وذلك باستخدام برنامج لإدخال البيانات وبرنامج SPSS لإجراء العمليات الإحصائية للبحث.

عرض النتائج :

للإجابة على تساؤل البحث قام الباحث بتحليل نتائج إجابات أفراد عينة البحث على بنود محاور إستبيان أليات جذب الإستثمار الأجنبي بالأندية الرياضية بدولة الكويت، ويبينها الجداول التالية:

جدول (٦)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول والخاص بالأليات الإدارية والقانونية ن= ١٤٢

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الأهمية
١	توفر الأندية الرياضية قانون يحدد مهامها الدائمة بإستمرار.	٤.٩١	٠.٨٧	كبيرة
٢	توفر نموذج قائم على التخطيط الإداري يتفق ومتطلبات المستثمر الرياضي الأجنبي.	٣.٩١	٠.٨٦	كبيرة
٣	وضوح الهيكل التنظيمى للوظائف الإدارية بالنادى الرياضي	٤.٨٤	٠.٨٢	كبيرة
٤	يتوفر بالنادى الرياضى إدارة قوية قادرة على العمل بدرجة احترافية تحركها دوافع المصلحة الاجتماعية و الاقتصادية.	٤.٧٣	٠.٧٦	كبيرة
٥	يتوفر بالنادى الرياضى إدارة تساهم في إعداد التشريع الملائم و في تطبيق الإصلاحات المحددة بصورة فعالة.	٣.٨٧	٠.٧١	كبيرة
٦	ثبات مرونة التشريعات التي يعمل في ظلها الاستثمار الأجنبي الرياضى .	٣.٨٥	٠.٨٧	كبيرة
٧	التغلب على مختلف العقبات أمام جذب المستثمرين الأجانب.	٣.٩٠	٠.٨٤	كبيرة
٨	إجراء مراجعة دائمة لقانون الاستثمار لإزالة أي غموض لتسهيل الاستثمار الأجنبي الرياضي	٣.٩١	٠.٨٦	كبيرة
٩	الإيفاء بالاتفاقيات بين الإدارة و المستثمر الأجنبي الرياضي من خلال التسهيلات الإدارية لجذب المزيد من المستثمرين .	٤.٨٠	٠.٨١	كبيرة
١٠	توفير إدارة الأندية لموظفين أكفاء وعلى دراية عالية بشؤن الاستثمار الرياضي.	٣.٦٩	٠.٥٨	كبيرة
١١	اعتماد معايير الكفاءة فى التعيين و الترقية خاصة بالموارد البشرية بالنادى الرياضي.	٣.٧٢	٠.٩٢	كبيرة
١٢	نقاء إدارة النادى الرياضى من أي شكل من إشكال المحسوبية والوساطة و الفساد الإدارى.	٣.٤٤	٠.٨٣	كبيرة
١٣	استقرر سياسي و امني في البلاد .	٣.٨١	٠.٨٧	كبيرة

يوضح جدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبنود المحور الأول والخاص ب **الأليات الإدارية والقانونية** حيث تراوحت المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لبنود المحور بين (٤.٩١: ٣.٤٤)، (٠.٩٢: ٠.٧١).

جدول (٧)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبنود المحور الثاني والخاص بالأليات السياسية والأمنية ن = ١٤٢

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الأهمية
١	السمعة الأمنية لدى الدولة تلعب دورا كبيرا بجذب الاستثمار و المستثمرين الرياضيين لهذه الدولة.	٣.٩٠	٠.٨١	كبيرة
٢	طبيعة السياسة الاقتصادية التي تتبعها من اجل تكوين واقع مجال صحي للاستثمار.	٤.٩٠	٠.٨٧	كبيرة
٣	رفع درجة الاستقرار السياسي.	٣.٧٨	٠.٧٩	كبيرة
٤	رفع درجة الأمن والاستقرار في مختلف إرجاء الدولة والقضاء على كل العوامل الطاردة للاستثمار الرياضي الأجنبي.	٤.٩٥	٠.٥٢	كبيرة
٥	تهيئة الرأي العام الرسمي و الشعبي للتعامل مع المستثمر الرياضي الأجنبي.	٣.٨٧	٠.٦٢	كبيرة

يوضح جدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبنود المحور الثاني والخاص ب **الأليات السياسية والأمنية** حيث تراوحت المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لبنود المحور بين (٤.٩٠: ٣.٧٨) ، (٠.٨١: ٠.٥٢)

جدول (٨)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبنود المحور الثالث والخاص بالأليات البنيوية ن =١٤٢

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الأهمية
١	توفير الهياكل الأساسية من خدمات الطرق والنقل والمواصلات والاتصالات والموانئ والمطارات والطاقة وغيرها من المتطلبات الأساسية لجذب الاستثمار الرياضي.	٤.٠٨	٠.٨٥	كبيرة
٢	ملائمة أسعار الأراضي اللازمة لإقامة المشرعات الاستثمارية.	٣.٨٠	٠.٨٣	كبيرة
٣	ضرورة توفير الحكومة مناطق مخصصة للمركبات الرياضية تتوفر فيها مختلف الخدمات والمرافق الاجتماعية .	٣.٨٨	٠.٨٢	كبيرة
٤	تمكين المشاريع الاستثمارية من استيراد ما تحتاجه من موجودات ثابتة ووسائل نقل و مستلزمات انتاج أو خدمات أو ترتيبات لمزاولة نشاطها و عدم فرض أي رسوم جمركية عليها.	٤.١٥	٠.٨١	كبيرة

يوضح جدول (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبنود المحور الثالث والخاص ب **الأليات البنيوية** حيث تراوحت المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لبنود المحور بين (٤.١٥: ٣.٨٠) ، (٠.٨١: ٠.٨٣)

جدول (٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبنود المحور الرابع والخاص بالأليات التمويلية ن =١٤٢

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الأهمية
١	توفر أسواق مالية قوية كونها تؤدي وظيفة الوسيط المالي في الاجلين المتوسط و الطويل من السيولة النقدية و الإتجاهات التمويلية اللازمة للمشروعات الاستثمارية.	٤.٠٨	٠.٨٥	كبيرة
٢	تشجيع الحكومة للبنوك و المؤسسات المصرفية على منح الائتمان للمستثمرين فى المجال الرياضى مقابل تقديم ضمانات .	٤.١٥	٠.٨١	كبيرة
٣	تخصيص الحكومة بعض المركبات الرياضية و تمويلها من المساهمين بالنسب المئوية للإستفادة من العائد فى تمويل بعض المسابقات التنافسية الرياضية بالأندية .	٣.٨٨	٠.٨٢	كبيرة

يوضح جدول (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبنود المحور الرابع والخاص **بالأليات التمويلية** حيث تراوحت المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لبنود المحور بين (٤.١٥: ٣.٠٨) ، (٠.٨٥: ٠.٨١).

جدول (١٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبنود المحور الخامس والخاص بالمتطلبات الفنية والتقنية ن =١٤٢

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الأهمية
١	ضرورة توفير الاحصاءات و البيانات التي يُستند عليها في إعداد دراسات الجدوى للمشروعات الرياضية.	٤.٠٨	٠.٨٥	كبيرة
٢	العمل على توفير برامج استثمارية و استراتيجية واضحة من قبل الحكومة تجاه النشاط الاستثماري الرياضي.	٤.١٥	٠.٨١	كبيرة

تابع جدول (١٠)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبنود المحور الخامس والخاص بالمتطلبات الفنية والتقنية ن =١٤٢

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الأهمية
٣	ضرورة تأهيل الكوادر الوطنية في مختلف المجالات بالاضافة إلى التنوع في برامج التدريب .	٤.٩١	٠.٨٩	كبيرة
٤	العمل على خلق روح المنافسة بين الاستثمارات المحلية و الاجنبية و العمل على تنويع تلك الاستثمارات.	٤.٩٠	٠.٨١	كبيرة
٥	العمل على تطبيق قوانين الاستثمار الرياضي دون التمييز بين مختلف المستثمرين بما فيها الاعفاءات الجمركية و الاعفاءات من سداد الضرائب.	٣.٧٨	٠.٨٠	كبيرة
٦	العمل على توفير دراسات دورية حول أوضاع مقومات الرياضة بما يُمكن المستثمرين من وضع خططهم أنطلاقا من تلك الدراسات و يكفل تحقيق الربح و الرفاهية للمجتمع الرياضي من المنتجات الرياضية.	٣.٨٨	٠.٨٢	كبيرة

يوضح **جدول (١٠)** المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبنود المحور الخامس والخاص **بالأليات الفنية والتقنية** حيث تراوحت المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لبنود المحور بين (٤.٩١: ٣.٧٨)، (٠.٨٩: ٠.٨٠)

مناقشة النتائج:

يوضح جدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبنود المحور الأول والخاص ب **الأليات الإدارية والقانونية** حيث تراوحت المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لبنود المحور بين (٤.٩١: ٣.٤٤)، (٠.٩٢: ٠.٧١)، فقد جاءت الفقرة رقم (١) وهي "توفر قانون يحدد مهامها الدائمة بإستمرار" بمتوسط حسابي ٤.٩١ وإنحراف معياري ٠.٨٧،

فيما حصلت الفقرة رقم (٨) علي متوسط حسابي ٣.٩١ وهي "إجراء مراجعة دائمة لقانون الاستثمار لإزالة أي غموض لتسهيل الاستثمار الأجنبي الرياضي" وإنحراف معياري ٠.٨٦.

يوضح جدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبنود المحور الثاني والخاص ب **الأليات السياسية والأمنية** حيث تراوحت المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لبنود المحور بين (٤.٩٠: ٣.٧٨)، (٠.٨١: ٠.٥٢)، فقد جاءت الفقرة رقم (٤) وهي "رفع درجة الأمن والاستقرار في مختلف إرجاء الدولة والقضاء على كل العوامل الطاردة للاستثمار الرياضي" بمتوسط حسابي ٤.٩٥ وإنحراف معياري ٠.٥٢، فيما حصلت الفقرة رقم (٢) علي متوسط حسابي ٤.٩٠ وهي "طبيعة السياسة الاقتصادية التي تتبعها من اجل تكوين واقع مجال صحي للاستثمار" وإنحراف معياري ٠.٨٧.

يوضح جدول (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبنود المحور الثالث والخاص ب **الأليات البنيوية** حيث تراوحت المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لبنود المحور بين (٤.١٥: ٣.٨٠)، (٠.٨١: ٠.٨٣)، فقد جاءت الفقرة رقم (٤) وهي " تمكين المشاريع الاستثمارية من استيراد ما تحتاجه من موجودات ثابتة ووسائل نقل ومستلزمات أنتاج أو خدمات أو ترتيبات لمزاولة نشاطها و عدم فرض أي رسوم جمركية عليها" بمتوسط حسابي ٤.١٥ وإنحراف معياري ٠.٨١ .

يوضح جدول (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبنود المحور الرابع والخاص **بالأليات التمويلية** حيث تراوحت المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لبنود المحور بين (٤.١٥: ٣.٠٨)، (٠.٨٥: ٠.٨١)، فقد جاءت الفقرة رقم (٢) وهي "تشجيع الحكومة للبنوك والمؤسسات المصرفية على منح الائتمان للمستثمرين في المجال الرياضي مقابل تقديم

ضمانات لتلك العروض، بما يساعد المستثمرين الحصول على مصادر تمويلية" بمتوسط حسابي ٤.١٥ وإنحراف معياري ٠.٨١ .

يوضح جدول (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبنود المحور الخامس والخاص **بالأليات الفنية والتقنية** حيث تراوحت المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لبنود المحور بين (٤.٩١: ٣.٧٨)، (٠.٨٩: ٠.٨٠) ، فقد جاءت الفقرة رقم (٣) وهي " ضرورة تأهيل الكوادر الوطنية في مختلف المجالات بالاضافة إلى التنوع في برامج التدريب" بمتوسط حسابي ٤.٩١ وإنحراف معياري ٠.٨٩ .

الاستنتاجات:

من خلال عرض الإطار النظري والدراسات السابقة وعرض ومناقشة النتائج التي توصل إليها **الباحث** يستنتج **إن** أليات جذب الأستثمار الرياضى بالأندية الرياضية بدولة الكويت، تتمثل فى:

١. **الأليات الإدارية والقانونية:** والتى تستلزم توفر قانون يحدد مهامها الدائمة بإستمرار، وإجراء مراجعة دائمة لقانون الاستثمار لإزالة أي غموض لتسهيل الاستثمار الأجنبي الرياضي.
٢. **الأليات السياسية والأمنية:** والتى تستلزم رفع درجة الأمن والاستقرار في مختلف إرجاء الدولة والقضاء على كل العوامل الطاردة للاستثمار الرياضي ، وطبيعة السياسة الاقتصادية التي تتبعها من اجل تكوين واقع مجال صحي للاستثمار الرياضى.
٣. **الأليات البنيوية:** وتستلزم تمكين المشاريع الاستثمارية من استيراد ما تحتاجه من موجودات ثابتة ووسائل نقل و مستلزمات انتاج أو خدمات أو ترتيبات لمزاولة نشاطها و عدم فرض أي رسوم جمركية عليها.
٤. **الأليات التمويلية** : تشجيع الحكومة للبنوك و المؤسسات المصرفية على منح الائتمان للمستثمرين في المجال الرياضي مقابل تقديم ضمانات لتلك العروض.

٥. **الأليات الفنية والتقنية** : وتستلزم ضرورة تأهيل الكوادر الوطنية في مختلف المجالات بالإضافة إلى التنوع في برامج التدريب.

التوصيات:

من خلال ما توصل إليه **الباحث** من استنتاجات يوصى بالآتي:

- ضرورة إتباع أليات جذب الإستثمار الأجنبي التى تناولها البحث فى الأندية الرياضية بدولة الكويت.
- ضرورة تذليل المعوقات التى تحد من جذب الإستثمار الأجنبي بالأندية الرياضية بدولة الكويت.
- أهمية التسويق الجيد لأنشطة وفعاليات الأندية الرياضية محلياً وعالمياً لزيادة ثقة المستثمر الأجنبى.
- طرح نظام الأسهم والسندات لكل من الأفراد والشركات التجارية الكبيرة التى لديها تجارب ناجحة فى الاستثمار بالدول العربية.

((المراجـــــــــع))

أولاً: المراجع العربية:

١- **اجلال راتب وآخرون (٢٠٠٠م):** إدارة التجارة الخارجية فـــي ظـــل سياسات التحرير الاقتصادي، في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، المجلد الثامن، العدد الأول، جويلية .

٢- **أحمد زكريا صيام (٢٠٠٨):** آليات جذب الإستثمار الخارجيـــة إلـــي الدول العربية في ظل العولمة – الأردن كنموذج ، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، ع ٣.

٣- **أحمد محمد رجب جبريل (٢٠٠٠م):** ترويج البطـــولات والمباريـــات الرياضية باستخدام المفهوم الحديث للاســـتثمار. رســـالة ماجستير غير منشورة. جامعة حلوان. القاهرة .

٤- **حسن أحمد الشافعي (٢٠٠٦م):** الاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضية، دار لدنيا للنشر، مصر، الطبعة الأولى.
٥- **حسين عمر (١٩٩٤م):** التنمية والتخطيط الاقتصادي. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
٦- **خير قدور (٢٠٠٣م):** الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
٧- **صندوق النقد العربي (١٩٩٨م):** التقرير السنوي.
٨- **الطاهر حيدر جردان (١٩٧٧م):** مبادئ الاستثمار، دار المستقبل، عمان.
٩- **عبد القادر محمد عبد القادر عطية (١٩٩٧م) :** النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الاسكندرية .
١٠- **عبد المطلب عبد الحميد، (٢٠٠٣م):** السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، ط١ ، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
١١- **علي توفيق الصادق (١٩٩٩م):** القدرة التنافسية للاقتصادات العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
١٢- **علي عباس السنداوي (٢٠٠٣م):** تحليل الوضع الراهن للاستثمار في الأندية بدولة البحرين، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البحرين.
١٣- **عمر محمد عثمان صقر (١٩٩٩م):** العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر حالة دول شمال افريقيا، في المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، السنة 13 ، العددان 3 و4 .
١٤- **فريد النجار (٢٠٠٠م):** الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

١٥- **محمد أيمن عبد اللطيف عشوش (١٩٨٨م):** تقييم استراتيجية الاستثمار الأجنبي المشترك مع القطاع العام :دراسة مقارنة مع القطاع العام لجمهورية مصر العربية أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

١٦- **محمد عادل زايد (٢٠٠٢م):** ندوة الادارة الاقتصادية الرياضية، كلية التجارة، جامعة القاهرة .

١٧- **محمد عبد العزيز عبد الله عبد (٢٠٠٥م):** الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ط1 ، دار النفائس، الأردن.

١٨- **مصطفى عز العرب (١٩٨٨م):** الاستثمارات الأجنبية :دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، نوفمبر.

١٩- **ناصري عبد القادر (٢٠٠٧م):** الاستثمار والتسويق باستخدام الأساليب الإدارية المستحدثة في المجال التربية البدنية والرياضية، دراسة ميدانية بالهيئات الرياضية بالجزائر ،معهد التربية البدنية والرياضة، سيدي عبدالله زرالدة ، الجزائر.

٢٠- **نبيل حشاد (١٩٩٨م):** العلاقات المالية الدولية العربية في القرن الحادي والعشرين، أعمال المؤتمر العلمي الخامس للجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، القاهرة ١١/١٤ نوفمبر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

21- **Robert A. Baade and Victor A. Matheson (2011):** Financing Professional Sports Facilities, College of th eHoly Cross, department of economics faculty prsearch series, paper N.11-02.